ابن رشد الاجماع على ذلك واجب لوجهين احدهما ما ثبتنا من قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف ومارؤي عنه انه قال لا تحلفوا بالطواغي ولا بالاصنام فانما من ايمان الجاهلية وذكر ابن حبيب في الواضحة والثاني من اغتفاد الحالف بالطلاق لم يكن يخلص من الحنث فيه فتكون زوجته مطلقة من حيث لا يشعر وقوله فان مكرها وابى الماجشون ان من لزمه ذلك واغتفده بهو جرحة فيه وان لم يعرف حنثه ثم ذكر ما تفرع عن هشام واستحسان مالك له وعن عمر بن عبد العزيز وهذا كله ابن رشد انه تفرع انه يقوى تحريم الحلف بها لانه جعل الادب في ذلك واجبا الا ان يقال كلام هؤلاء انما هو في اعتفاد الحلف والنهي عن المحرمات فيما لم يعتقد فتامله انتهى والذي تفرع له ما نصه الراجح من القولين في الحلف بغير الله القول بالتحريم وكذلك في الحلف بالطلاق والعتاق والقول الثاني بالكراهة نقله ابن الحاج الشهير وافتقص عليه ابن رشد في المحرمات وباقي كلامه في البيان ما يفيد التحريم انتهى ثم ذكر بعد كلام ابن رشد المتقدم انه قال بعد كلام ما نصه وقد تتعين الكراهة ايضا في الحلف بالطلاق لانه قد يقع الحنث في حال الحيض والنفاس وفي كثير وقت فيه وهي اهوال لا يجوز الطلاق فيها فان كانت الزوجة من لا تحيض او ايسة كرهت للسنة خاصة انتهى الظاهر ان المراد بالكراهة في كلامه التحريم والله اعلم وقال الجزولي وليس الادب عندنا ان لا يحلف احد بالله لا صادقا ولا كاذبا بالنص او بالسبر او بالكلام او بما يشاء وروى ابن هشام ان عمر الملك كان يوجب فيه بارا بسير فليطلق زوجته بالكلية فاعجبه والصحيح فيه ما قاله الشيخ قوله ويوجب فيه الخ قال ابن الماجشون يوجب اعتقاد ذلك وان لم يعتقده وكان منه جلفة جلا ولا يكون جرحة بشهادته انظر قول

انظر قوله يوجب هنا مكلفا سواء كانت له زوجة او ليلا يعتقده وكذا هو كما تفرع اليه ابن الحاج قال ابن عبدوس ينبغي للامام ان يتفرغ اليهم وينهاهم ان يحلفوا به فان لم ينتهوا يوجب بهم ابن حبيب يوجب اي اعتقاده مكلفا انتهى وقوله فيه والصحيح فيه الظاهر والله اعلم ان مراده بقوله التحريم بعشرة اوجه وما ذكره عن ابن حبيب فهو جزء من كلامه في مختصر الواضحة فانه قال ولا يجوز للسلطان ان يحلف احدا في كل ما يجب عليه في اليمين الدماء جامعوها الا بالله وهو كما يحلف بالطلاق والعتاق ولا منتهى الى بيت الله وينبغي ان ينهى الناس عن ذلك ويضرب عليه بالسوط من فعل ذلك والليث يامر ان ينزك ويشدد ان الفول بتركه وهو يرجع الى اعتقاد الحالف به مكلفا به وجرحة به شهادته وان لم يعرف منه حنث انتهى وقال الشيخ يوسف بن عمر قوله يوجب فان مكرها وابى الماجشون هذا ان تكرر منه واما ان حلف مرة واحدة فجائز يعفى عنه وقول مكرها معسر المذهب انتهى وقال في المسايل الملقوطة قال ابن القاسم على مالك يضرب الناس على ذلك نهوا او لم ينتهوا ومن لزمه ذلك ذلك واعتقاده فتركه جرحة وان لم يعرف حنث من تهذيب الطالب انتهى قلت هذا الكلام فيه سقط والذي في تهذيب الطالب بعد ان ذكر الحديث الذي ذكره ابن حبيب وكلام مكرها وابن الماجشون قال ابن عبدوس قال ابن القاسم قال مالك يضرب الناس على ذلك ان نهوا ولم ينتهوا انتهى ذكر ما نقل عن عمر ابن عبد العزيز ومقتضى النصوص تقتضي انه لا يوجب الا اعتقاد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)